ظاهرة تزايد النفقات العامة

أصبحت ظاهرة تزايد النفقات العامة قانونا عاما من قوانين التطور الاجتماعي والاقتصادي في جميع الدول أيا كان نظامها السياسي أو الاقتصادي أو الإداري أو الاجتماعي، وسواء كانت متقدمة أو متخلفة اقتصاديا. غير أن زيادة القيمة النقدية لهذه النفقات لا يعني فعليا زيادة في التوسع في الإنفاق العام ، فقد تكون هذه الزيادة شكلية أو زاهرية كما قد تكون فعلية وحقيقية وفيما يلي نحاول توضيح أسباب كل من الزيادة الظاهرية والزيادة الحقيقية:

1. أسباب الزيادة الظاهرية:

ويقصد بالزيادة الظاهرية تلك الزيادة في قيمة الإنفاق العام دون زيادة في المنفعة الحقيقية للخدمات العامة أو زيادة في عبء التكاليف العامة.

– تدهور قيمة النقود:

وينتج عادة عن ارتفاع المستوى العام للأسعار، حيث تظهر الأرقام بأن النفقات العامة قد زادت ولكن المنافع الحقيقية لخدمات الدولة لم تتغير أو قد تكون تراجع مستواها، وقد تظهر حقيقة النفقات العامة إذا قمنا بعزل أثر زيادة المستوى العام للأسعار.

– اتساع الرقعة الجغرافية وزيادة عدد السكان:

قد يؤدي انضمام إقليم جغرافي معين لدولة لزيادة في مستوى نفقاتها العامة، ولكنه لن يكون توسعا في الخدمات العامة التي كانت تقدمها الدولة من قبل أو تحسن مستواها، وإنما بسبب تلبية نفس الخدمات في المساحة الجديدة التي أضيفت لإقليم الدولة أو لمواجهة حاجات السكان المتزايدة من تلك الخدمات والمنافع العامة، مما يؤدي بالتالي إلى زيادة الإنفاق.

– اختلاف الفن المالي والإحصائي:

قد تظهر الميزانية العامة زيادة في حجم النفقات العامة وما هي إلا نتيجة لاختلاف الطرق المحاسبية على سبيل المثال، فإذا كانت دولة ما تعتمد على اظهار صافي نفقات صناديق معينة أو هيئات معينة فإنها ستظهر أرقاما أقل في الميزانية، بينما لو قامت نفس الدولة بنفس مستوى النفقات العامة بإظهار تفاصيل نفقات الصناديق أو الهيئات وتسجيل الإيرادات بتفاصيلها فسنعتقد من خلال الأرقام ان الدولة قد زادت من مستوى نفقاتها العامة وهي في الحقيقة لم تقم إلا بتغيير الطريقة المحاسبية لتسجيل نفقاتها العامة دون إجراء المقاصة بينها وبين الإيرادات.

2. أسباب الزيادة الحقيقية للنفقات العامة:

يقصد بالزيادة الحقيقية تلك الزيادة الفعلية في القيمة الحقيقة للإنفاق العام، حتى ولو لم يحدث تغيير في مساحة الدولة أو زيادة لعدد السكان، فهي غالبا تعكس زيادة لتدخل الدولة في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. أهم أسباب الزيادة الحقيقية: أسباب أيديولوجية، أسباب اقتصادية، سياسية، اجتماعية، إدارية...الخ

ضوابط الإنفاق العام

ضوابط الإنفاق العام تعني القواعد التي تحكم الانفاق العام، فالقائمين على النفقات العامة لا يعملون عشوائيا طالما مصدر هذه الأموال هو الإيرادات العامة فما يحكم الانفاق هو تحقيق المصلحة العامة والمحافظة على أموال الشعب، لذلك يجب تطبيق الضوابط التالية :

1 – ضابط المنفعة العامة.

2 – ضابط مراعاة الإجراءات الواجب اتباعها عند القيام بالإنفاق العام.

3 – ضابط تحقيق أكبر قدر من الاقتصاد في النفقات.